معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل رقم 15/267، رقم الوثيقة (MDE 11/3427/2016)، البحرين الصادر بتاريخ 11 فبراير/شباط 2016.

تحرك عاجل

تمديد اعتقال علي عيسى التاجر مرة أخرى

تقرر تمديد اعتقال علي عيسى التاجر لشهر آخر. وحوّله طبيب شرعي إلى ثلاثة أطباء استشاريين بالعلاقة مع مزاعم تعذيبه. ولم يفحصه سوى واحد منهم.

ففي 28 يناير/كانون الثاني، أُحضر علي عيسى التاجر أمام النائب العام، الذي أمر بتمديد احتجازه لشهر آخر، على ذمة التحقيق. وكان اعتقاله قد مُدد من قبل 30 يوماً في 30 ديسمبر/كانون الأول. وهو محتجز في سجن "الحوض الجاف" شمال شرقي العاصمة المنامة.

وأبلغ علي التاجر عائلته أن طبيباً شرعياً فحصه عندما أخذ إلى "وحدة التحقيق الخاصة"، قريباً من 29 ديسمبر/كانون الأول، والذي حوّله إلى ثلاثة أخصائيين طبيين مختلفين في "مجمع السلمانية الطبي" لفحصة بشأن انزلاق غضروفي في إحدى فقرات عموده الفقري، وإصابة في ركبته. واستدعت "وحدة التحقيق الخاصة" فيما بعد شقيقه، محمد التاجر، وهو أحد محامييه، وطلبت منه تسليم علي عيسى التاجر ملابسه، التي كان ضباط من "مديرية التحقيقات الجنائية" قد أعادوها إليه في وقت سابق من الشهر.

وكان قد أحضر أمام النائب العام في 30 ديسمبر/كانون الأول، الذي قال إن الطبيب الشرعي لم يلحظ أي علامات على التعذيب. وسأل علي عيسى التاجر عن سبب تحويله، إذا، إلى ثلاثة أطباء استشاريين مختلفين. ولكن كل ما حدث هو تحديد مواعيد لعلي عيسى التاجر مع الاستشاريين الثلاثة، ولكن لم ينقل إلا إلى ""مجمع السلمانية الطبي" لرؤية استشاري الأذن والأنف والحنجرة. ولم يطلع محاموه على أية تقارير طبية ترتبت على الزيارة.

واتصل علي عيسى التاجر بعائلته في 30 يناير/كانون الثاني قائلاً إن البرد شديد في السجن نظراً لعدم وجود أي تدفئة، وإن زي السجن الموحد لم يكن دافئاً بما يكفي. وقال إنه ما زال يشعر بألم في ركبته وظهره، وإنه مضطر إلى النوم على فرشة رقيقة على الأرض. وكانت عائلته قد حاولت، أثناء زيارة له في 23 ديسمبر/كانون الأول، إعطاءه جوارب وحذاء، نظراً لأن السجن لا يقدم سوى الشباشب، غير أن أحد الحراس اعترض على ذلك نظراً لعدم إبرازهم إذناً خطياً بذلك.

يُرجى كتابة مناشداتكم فوراً بالإنكليزية أو العربية، على أن تتضمن ما يلي:

- حض السلطات على التحقيق في مزاعم تعذيب علي عيسى التاجر على وجه السرعة، ونشر نتائج التحقيق، بما في ذلك نتائج الفحوص الطبية، وتقديم المسؤولين عن التعذيب إلى العدالة، وعدم الالتفات إلى أية اعترافات انتزعت منه تحت التعذيب في أية إجراءات قضائية ضده؛
- وحضها على عرضه على استشاري في المسالك البولية واستشاري عظام، كما أوصى الطبيب الشرعي، وضمان حصوله على أية رعاية طبية يمكن أن يكون بحاجة إليها؛
- دعوتها إلى ضمان احتجاز علي عيسى التاجر والسجناء الآخرين في ظروف إنسانية، بما في ذلك السماح لهم بالملابس الشتوية المناسبة.

يُرجى إرسال المناشدات قبل 24 مارس/آذار 2016 إلى الجهات التالية:

طريقة المخاطبة: معالي الوزير
الملك
الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة
مكتب جلالة الملك
ص. ب. 555
قصر الرفاع، المنامة
البحرين
فاكس رقم: 4587 1766 973+
طريقة المخاطبة: صاحب الجلالة

تويتر: @Khaled_Bin_Ali

وزير الداخلية
الشيخ راشد بن عبد الله آل خليفة
وزارة الداخلية
ص. ب. 13،
المنامة، البحرين
فاكس رقم: 2661 1723 973+
عنوان البريد الإلكتروني:
info@interior.gov.bh .

ونسخ إلى:
وزير العدل والشؤون الإسلامية
الشيخ خالد بن علي بن عبد الله آل خليفة
وزارة العدل والشؤون الإسلامية
ص. ب. 450، المنامة، البحرين
فاكس رقم: 1284 1753 973+ .
البريد الإلكتروني:
http://www.moj.gov.bh/en/-default76a7.html?action=category&ID=159

كما يُرجى إرسال نسخٍ إلى الممثلين الديبلوماسيين البحرينيين في بلدكم. ويُرجى إدخال العناوين المحلية وفق ما هو مبين أدناه:
الاسم العنوان (سطر 1) العنوان (سطر 2) العنوان (سطر 3) رقم الفاكس عنوان البريد الإلكتروني طريقة المخاطبة

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل رقم 15/267، رقم الوثيقة (MDE 11/3427/2016)، البحرين الصادر بتاريخ 11 فبراير/شباط 2016.

يرجى مراجعة فرع المنظمة في بلدكم إذا كنتم تودون إرسال المناشدات بعد هذا التاريخ. وهذا هو التحديث الثاني للتحرك العاجل رقم: 15/267. ولمزيد من المعلومات:
https://www.amnesty.org/en/documents/mde11/3032/2015/en/

تحرك عاجل

تمديد اعتقال علي عيسى التاجر مرة أخرى

معلومات إضافية

قبض على علي عيسى التاجر في 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2015 قرابة الساعة 5 مساء، من منزل عائلته، في قرية الدير، على أيدي رجال شرطة مقنعين بملابس مدنية. إذ دخلوا المنزل من الباب الخلفي دون سابق إنذار وفتشوا غرفة علي عيسى التاجر وسيارته، وأخذوا هاتفه المحمول وحاسوبين محمولين. ولم يبرزوا أي مذكرة تفتيش أو قبض، أو يذكروا سبب القبض عليه. وأبلغوا عائلته بأنهم سيأخذونه إلى "مديرية التحقيقات الجنائية".

واتصل علي عيسى التاجر بعائلته عقب ما يقرب من ساعة وقال إنه في "مديرية التحقيقات الجنائية"، ولكن الرقم الذي اتصل منه كان من منطقة القلعة، حيث مقر "جهاز الأمن الوطني"، وليس من منطقة العدلية في المنامة، حيث مقر "مديرية التحقيقات الجنائية". واتصل علي عيسى التاجر بعائلته لفترة وجيزة للغاية في 11 نوفمبر/تشرين الثاني وقال إن الضباط الذين يعتقلونه قد أبلغوه بأنه سيفرج عنها قريباً. واتصل مرة أخرى في 24 نوفمبر/تشرين الثاني وقال الشيء نفسه. وكانت جميع اتصالاته مع عائلته من منطقة القلعة.

وأحضر علي عيسى التاجر إلى النيابة العامة في 30 نوفمبر/تشرين الثاني للاستجواب. وأبلغت النيابة واحداً فقط من محاميي محمد التاجر، وهو أخوه أيضاً، بشأن التحقيق، قبل 30 دقيقة فقط من بدئه. ووجهت إلى علي عيسى التاجر تهمتا "الانضمام إلى منظمة إرهابية للإطاحة بالحكومة بالقوة" و"تدريب الأفراد على استعمال الأسلحة لأغراض إرهابية". وأنكر التهمتين الموجهتين إليه وأبلغ النيابة بأنه قد تعرض للتعذيب وأجبر على توقيع اعترافات مكتوبة لم يستطع قراءتها لأنه كان معصوب العينين. وطبقاً لمحاميه، استندت التهم إلى "اعترافات" أدلى بها معتقلون أخرون وانتزعت منهم تحت التعذيب، وإلى معلومات من مصادر "سرية".

ورفضت النيابة طلبات محامي علي عيسى التاجر التحدث إليه قبل وأثناء التحقيق، وهددت بإلغاء توكيل أحد المحامين عندما أبلغ موكله بأن من حقه رفض التهمتين الموجهتين إليه. وحاول علي عيسى التاجر أن يصف كيف أخضع للتعذيب، ولكن طلب منه أن يسكت، وأبلغ بأن "وحدة التحقيق الخاصة" سوف تتولى معالجة مزاعمه هذه.

وعقب التحقيق، سمح للمحامين بالالتقاء مع علي عيسى التاجر لخمس دقائق، بحضور ثلاثة رجال شرطة. وأبلغهم بأنه قد ضرب على جميع أجزاء جسمه، ولا سيما على رأسه وأعضائه التناسلية، وأن أعضاءه التناسلية شدت بحبل قام المحققون بالتلاعب به. وقال إنه أجبر على خلع ملابسه وظل عارياً معظم الوقت خلال 25 يوماً من التحقيقات أثناء احتجازه، وهُدد بالصعق بالصدمات الكهربائية وأجبر على الوقوف لفترات طويلة من الوقت وحرم من النوم. وقال إنه اعتقل في عدد من مراكز الاحتجاز المختلفة، بما في ذلك في "جهاز الأمن الوطني".

وتلقت منظمة العفو الدولية تقارير بأنه قد قبض على عدد من المعتقلين واستجوبوا واعتقلوا بمشاركة من "جهاز الأمن الوطني". ومن شأن هذا أن يشكل خرقاً للمادة 4 من المرسوم رقم 115 لسنة 2011، الذي قصر دور "جهاز الأمن الوطني" على جمع المعلومات الاستخبارية والكشف عن الأنشطة التي تلحق الضرر بالأمن الوطني ونظامه ومؤسساته، طبقاً لتوصيات "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق".
وكانت "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق" قد أنشئت بموجب مرسوم ملكي للتحقيق في الانتهاكات أثناء مظاهرات فبراير/شباط-مارس/آذار 2011، وسواها من الانتهاكات التي ارتكبت في الأشهر التالية، وقدمت المعطيات التي توصلت إليها إلى

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل رقم 15/267، رقم الوثيقة (MDE 11/3427/2016)، البحرين الصادر بتاريخ 11 فبراير/شباط 2016.

ملك البحرين في 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2011. وأوصت اللجنة الحكومة باتخاذ سلسلة من الخطوات للتصدي للانتهاكات التي وقعت، ومنع وقوع المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها توصية بأن تقتصر أنشطة "جهاز الأمن الوطني" على جمع المعلومات الاستخبارية.

الاسم: علي عيسى التاجر
الجنس: ذكر

معلومات إضافية بشأن التحرك العاجل رقم 15/267، رقم الوثيقة (MDE 11/3427/2016)، الصادر بتاريخ 11 فبراير/شباط 2016.